European Journal of Research Development and Sustainability (EJRDS)
Available Online at: https://www.scholarzest.com
Vol. 4 No 10, October 2023
ISSN: 2660-5570

SOCIAL AND ECONOMIC CONDITIONS AND THEIR IMPACT ON THE COMMISSION OF THE CRIME- AN ANALYTICAL STUDY

Mohammed Haiyder Kadhim Abed
Senior Legal Advisor
the Directorate General of Education in Thi Qar / Iraq
haider.Kadhim@utq.edu.iq

Article history:

Received: 26th August 2023
Accepted: 24th September 2023
Published: 28th October 2023

Abstract:

The rate of crimes has increased significantly in recent times due to the social and economic conditions that the society is going through, so we touched in this study to know the social and economic factors affecting the deviation towards crime in society, including poverty and unemployment, which are considered among the most important conditions that afflict the individual, as well as the residential environment. Population density, bad company, profession, leisure time and education are among the social conditions that have an impact on delinquency towards committing crime. Therefore, in our study, we found effective solutions to address these conditions, by caring for young people and providing them with job opportunities and activating the role of the family and school in creating the appropriate environment for them and keeping them away. About bad company and the exploitation of free time to pursue intellectual, scientific, cultural and sports programmers.

We have dealt with the subject of our research (social and economic conditions and their impact on the commission of crime) in three sections. In the first section, we dealt with "the theoretical framework for the concept of economic and social conditions and their impact on committing a crime." We devoted the second section to "general and special economic conditions and their impact on committing a crime." "The general and special economic conditions and their impact on the commission of the crime".

Keywords: Crime. social conditions. economic conditions. family. housing environment.

الظروف الإجتماعية والإقتصادية وتأثيرها في ارتكاب الجريمة
دراسة تحليلية
م. م حيدر كاظم عبد
مشاور قانوني اقدم في المديرية العامة لتربية ذي قار

الملخص

لقد تزايدت بشكل ملحوظ نسبة الجرائم في الآونة الأخيرة بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع، لذا تطرقنا في هذه الدراسة لمعرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الانحراف نحو ارتكاب الجريمة في المجتمع ومنها الفقر والبطالة، اللذان يعدان من أهم الظروف التي تكهل الفرد وكذلك تعد البيئة السُكانية والكثافة السَكنية والصحبة السيئة والمهنة وأوقات الفراغ والتعليم من الظروف الاجتماعية التي لها الأثر في الانحراف نحو ارتكاب الجريمة، لذلك توصلنا في دراستنا لوضع الحلول الناجعة لمعالجة تلك الظروف، وذلك من خلال **الاهتمام بالشباب وتوفير فرص العمل لهم وتفعيل دور الأسرة والمدرسة في تهيئة** البيئة المناسبة لهم وإبعادهم عن الرفقة السيئة واستغلال أوقات الفراغ في متابعة البرامج الفكرية والعلمية والثقافية والرياضية .

إذ تناولنا موضوع بحثنا (الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها في ارتكاب الجريمة) في مبحثين تناولنا في المبحث الاول (الظروف الإقتصادية العامة والخاصة وتأثيرها في إرتكاب الجريمة), وتطرقنا في المبحث الثاني إلى (الظروف الاقتصادية العامة والخاصة وتأثيرها في ارتكاب الجريمة).

الكلمات المفتاحية:- الجريمة، الظروف الاجتماعية، الظروف الإقتصادية، الأسرة, البيئة السكنية

المقدمة

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية واقتصادية وخلقية تواجدت مع وجود الإنسان، قبل أن تظهر كحالة قانونية فهي بهذا المعنى تعد عنواناً للموازنة بين صراعات القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع.

فالجريمة من وجهة نظر الاجتماعيين تعد سلوكا مغايرا للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع، اذ عرفها البعض ومنهم العالم "دافيز" بانها "كل فعل يعاقب عليه القانون"[1], وعرفها "سالن" بأنها "انتهاك للمعايير الاجتماعية"وعرفها البعض على أنها

"سلوك ضار اجتماعيا ويعرض مرتكبه للعقاب من قبل الدولة"[2]. كما عرفها المشرع العراقي واستخلص تعريفها من تعريف الفعل على أنها "كل تصرف جرمه القانون سواء كان ايجابيا او سلبيا كالترك والامتناع عن ما لم يرد نص على خلاف ذلك"[3]

ونلحظُ إن الظروف الاجتماعية لها علاقة وثيقة في إحداث الظاهرة الجرمية، كونها تمثل مجموعة من العوامل التي تلازم شخص ما وتميزه عن غيره، فالعوامل الإجتماعية اذن تمثل مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات معينة من الأفراد، وأنها وترتبط معه فترة من الزمن وهؤلاء يتمثلون بأفراد اسرته واصدقائه ومدرسته ومهنته وأوقات فراغه0

اما الظروف الإقتصادية فلها الدور الفعال في تنمية الإجرام، إذ ذهب بعض الفلاسفة إلى تفسير الظاهرة الجرمية من خلال الاندماج بين الأوضاع الإقتصادية السائدة والسلوك الجرمي، إذ ان سوء الأوضاع الإقتصادية تسهم في زيادة معدلات الإجرام، في حين أن الأخيرة في حاله نقصان تتحسن الأوضاع الإقتصادية، وبناء على ذلك فالظاهر الجريمة تتحقق نتيجة الخلل الذي يتعرض له النظام الاقتصادي إذ يشكل الضغط الاقتصادي للنظام الرأسمالي أهم عامل للجريمة لما يسببه من آثار على سلوك الإنسان ومشاعره وتحديداً الشعور بالأنانية والحقد، كما أن الفقر والبطالة يعدان من الظروف المؤثرة في أحداث الظاهرة الجريمة بوجه عام.

اهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الوقوف على الأسباب الحقيقية الدافعة نحو ارتكاب جريمة وتشخيصها ومعرفة أهم الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي تدفع الفرد الى الانحراف نحو السلوك الإجرامي. وكذلك قلة الدراسات التي تطرق الى موضوع بحثنا.

فرضيات البحث

1- هل للظروف الإجتماعية والإقتصادية دورا في دفع الفرد الى الانحراف نحو السلوك الإجرامي.

2- ما مدى تأثير العوامل الإجتماعية والإقتصادية نحو ارتكاب الجريمة وهل الفقر والبطالة والرفقة السيئة وأوقات الفراغ تؤثر في زيادة معدلات الجريمة.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن معدلات الجريمة زادت بشكل ملحوظ في المجتمعات, وكذلك التعرف على أهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في وقوع الجريمة وتأثيرها على دفع الأفراد نحو السلوك الإجرامي0

أهداف البحث

1- التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الفرد نحو السلوك الإجرامي0
2- بيان ما هي أكثر الظروف فعالية نحو دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة.
3- وضع الحلول الناجعة لتقليل نسبة الجرائم من خلال معالجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع الفرد نحو السلوك الإجرامي.

منهجية البحث

اعتمدنا في دراستنا لموضوع بحثنا المنهج التحليلي إذ قسمنا موضوع دراستنا إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول "الظروف الإجتماعية العامة والخاصة وتأثيرها في ارتكاب الجريمة" في حين تطرقنا في المبحث الثاني إلى "الظروف الإقتصادية العامة والخاصة وتأثيرها في ارتكاب الجريمة" 0

المبحث الأول
الظروف الاجتماعية وتأثيرها في ارتكاب الجريمة

تعد العوامل الاجتماعية من الظروف التي تحيط بفرد معين وهذه الأخير يمتاز بها عن غيره فيخرج منها غالبية الظروف العامة التي تحيط به. وهذا يعني أن تلك الظروف تقتصر على مجموعة من العلاقات التي تبدأ بين الفرد وبين فئات معينة من الأشخاص ويرتبط معهم ارتباطاً قوياً سواء كان افراد عائلته أو اصدقائه أو مدرسته أو مجتمعه. ومن النظريات أيضا التي فسرت الظاهرة الإجرامية على ضوء الظروف الاجتماعية "نظرية التفكك الاجتماعي" ومن دعاتها العالم الإجتماعي الامريكي "ثورسن سيلين" الذي تبنى فكرة هذه النظرية من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره وأجرى مقارنة معه بالمجتمعات الرئيسية الذي لاحظَ فيها انخفاضاً في حجم الواقع الإجرامية قياسا الى حجمها في المجتمعات المتحضرة، مما دفعه إلى عمل مقارنه كانت نتائجها ارتفاع حجم الواقعة الإجرامية ارتفاعاً كبيراً في المجتمعات المتحضرة وانخفاض حجمها انخفاضاً كبيراً في المجتمعات الريفية، لهذا السبب وضح بأن الواقعة الإجرامية راجعة إلى التفكك الاجتماعي[4]، كذلك ذهب العالم لاكاساني صاحب نظرية الوسط الإجتماعي إلى إن ظاهرة الجريمة تعود الى "الوسط الاجتماعي" إذ شبه المجرم "بجرثومة المرض الذي لا ضرر منه ولا خطر إلا إذا تهيأ له الوسط الاجتماعي المناسب الذي ينمو فيه"، فلوسط الاجتماعي إذن يمثل الظروف الاجتماعية.

ومن خلال ذلك يمكن تقسيم الظروف الإجتماعية المؤثرة نحو السلوك الاجرامي إلى مطلبين نتناول في المطلب الاول الظروف الاجتماعية العامة ونتطرق في المطلب الثاني الى الظروف الاجتماعية الخاصة.

المطلب الاول
الظروف الاجتماعية العامة وتأثيرها على ارتكاب الجريمة

سنوضح في هذ المطلب اهم الظروف الاجتماعية العامة والتي بدورها لها تأثير على شخصية مرتكب الجريمة وهي كالآتي:-

اولاً/ التعليم والمستوى التعليمي :- تلعب المدرسة دورا هاما في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره، إذ لا يقتصر عملها على تزويد الفرد بالعلم والمعرفة، بل لها الدور الاكبر في تنشئة الأطفال، اذ انها تعد الملاذ الآمن لمعالجة الانحراف من خلال النشاطات والفعاليات التي تمارسها تجاه الأطفال والمراقبة والإشراف وتعزيز السلوك الجيد والتأكيد على القوانين والتعليمات، كما أنها تقوم في تكوين وتهذيب سلوك الافراد بصورة صحيحة وواقعية لإبعاده عن المخاطر التي تشتت أفكاره وإرادته وبالتالي تسبب ضعف في شخصيته، وعلى ضوء ذلك فإنها تثبت منظومة من القيم الأخلاقية والسلوكية،[5]. كما ان دستور جمهورية العراق لعام 2005 جعل التعليم عاملاً اساسياً لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة للأفراد[6]0

والجدير بالذكر أن أهم الظروف التي لها أثر في سلوك الحدث في المدرسة، هي علاقة الأساتذة والطلبة وأنواع البرامج الدراسية والترفيهية وقرب وبعد المدرسة عن محل سكن الطلاب وبيئة المدرسة وموقعها (ريف مدينة)، وكذلك هنالك بعض الظروف البيئية الخارجية التغييرات التي تقع في المجتمع، منها السياسية أو الطبيعية او الاجتماعية والحروب والثورات وغيرها من الظروف التي لها دور مباشره وغير مباشر في سلوك الحدث والذي تشجعه لارتكاب الجريمة[7] .

ثانياً/ البيئَة السكانية :- تشير غالبية الدراسات الاجتماعية الى اهمية البيئة السكنية إذ إنها تعد العامل المساعد على الانحراف والجريمة. فطبيعة السكن الذي يعيش فيه الإنسان له دور في هذه الناحية من حيث خصائصه المعمارية والتشكيلية، فهو يعد بنية الوحدة السكنية للأسرة وعاملا مهما في سلوك أفراد الأسرة. فضلا عن ذلك فالمسكن نفسه من ناحية كبره وصغره او من ناحية فخامته وتهويته وكذلك ومن حيث كونه حديثا او قديما كل ذلك يلعب دوراً هاماً في مجال تفكك الأسرة وتماسكها. إذا أن الشخص يكتسب شخصيته وعاداته وسلوكه من المجموعات التي يقطن معها، فالإنسان بطبيعته يعتمد في حياته على تلك الجماعات في اشباع رغباته وحاجاته ومن خلالها يكتسب الخبرة والمهارة, كما ان البيئة لها تأثير كبير على الشخص وتطوره ورعايته فمنها يكتسب العادات والتقاليد ومنها ينقل الانطباعات والميول والسلوك بغض النظر عما إذا كان المسكن مريح أو غير ذلك، وبالتالي يتأثر به في كل المجالات، فالبيئة إذاً تعد مدرسة طبيعية لا حدود لها وعليه أن يسعى لكي يبذل جهده وهو يتأقلم معها[8] .

ثالثاً/ اصدقاء السوء أو الصحبة السيئة :- تعد صحبة السوء من الأمور المهمة التي تشغل الأسرة، فما يبذله الأبوين من جهد في تربية أولادهم ورعايتهم لسنوات طويلة، يجعلهم يتخوفون على مستقبل أولادهم. وتشير بعض الدراسات إلى أن ظاهرة تأثير الأصدقاء على بعض الأفراد ودفعهم نحو ارتكاب الجريمة، تكون أكثر انتشارا في البلدان المتطورة ففي أمريكا توصلت نتائج المسح القومي إلى أن أكثر الجرائم ترتكب من قبل رفاق السوء بصورة مشتركة إذ أن الانحراف الذي انتشر بصورة متزايدة يرجع الى الدعم الذي تتلقى اعضائها المجموعات من بعضهم البعض، وبالنتيجة يتم القبض على معظم المنحرفين كفريق واحد[9] .

المطلب الثاني
الظروف الاجتماعية الخاصة وتأثيرها على ارتكاب الجريمة

اولاً/ الأسرة (البيئة العائلية) هي البيئة التربوية الرئيسية الاولى التي تتلقى الانسان منذ ان يبصر بعينه النور إذ إنها الوعاء التي تحتضن في جوفها شخصية الطفل وتنمية فردياً واجتماعياً، كما أنها تعد المأوى الرئيسي التي تطلق فيه أفكار الآباء والكبار ليستعملها الأطفال على مر الأيام وتنشأ هم في الحياة[10].

ويعتقد علماء الاجتماع أن البيئة العائلية تعد من أقدم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الإجتماعي، فعندما تتعرض الأسرة إلى خلل في ذلك البناء، فانهُ يكون لها تأثير على بقية المؤسسات وتعرضها الى الانحلال ومن أهم إشكالية الانحلال والانحراف الأسري والذي ترجع ظاهره إلى تأثير القيم عليها، ومن تلك المظاهر أوقات الفراغ والتسلية والقيم التربوية الحديثة الإجتماعية والتي لها تأثير على البيئة العائلية، والجدير بالذكر ان الاسس الإجتماعية لكل دولة هي التي يتم تحديدها في دستورها, وعلى ضوء ذلك يمكن القول بان الدساتير العراقية كانت ومازالت تولي الاهتمام في سياسة العراق الاجتماعية على المحافظة على كيان الأسرة باعتبارها اساس المجتمع وهذا ما نصت علية في المادة (29) الفقرة (أ) من دستور جمهورية العراق 2005 "الاسرة اساس المجتمع, وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقية والوطنية"0

وتمثل الأسرة الوسط الاجتماعي الأول في الحياة فإذا كان سليما وصحيا نشأ الفرد سليما، أما اذا كان غير ذلك فيؤدي بالفرد إلى السلوك الإجرامي. وهذا الأخير من أهم عوامله التفكك الاسري وفقدان أحد الابوين أو غيابها لفترة طويلة من الزمن، وبالتالي فان ذلك يؤثر سلباً على تربية الأولاد. إضافة إلى ذلك كثرة الشجار والإدمان على المخدرات والمعاملة القاسية يؤدي بدوره هذا بدفع الفرد إلى الإجرام[11].

ثانياً/العمل او الوظيفة :- لها تأثير كبير نحو السلوك الاجرامي اذ انها تتيح الفرصة لإقامة علاقات اجتماعية مع العاملين, اذ ان ممارسة بعض المهن كارتياد الأماكن المشبوهة كبيوت الدعارة والملاهي الليلية تدفع نحو السلوك الإجرامي لتعاطي المخدرات ولعب القمار والسكر0 كما نص قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل على مجموعة من القواعد الوقائية في اطار الجرائم الاجتماعية ضمن الجرائم الخاصة بالسكر ولعب القمار والتسول, ففي جرائم السكر لم يعاقب القانون الانسان البالغ على تناول السكر انما تم معاقبته في المادة (386)[12]، من القانون اعلاه على من وجد في مكان عام في حالة سكر وكان فاقدا لصوابه او احدث شغبا او ازعاجا للغير, ومن خلال النص اعلاه ان المشرع اراد الحفاظ على نسيج المجتمع وسكينته, إذ ان فقدان الشخص الصواب بسبب السكر قد يدفعه الى ارتكاب بعض الجرائم دون دراية منه قد تصل الى القتل والفعل الفاضح . كذلك عالج المشرع جريمة لعب القمار في المادة 389[13] من القانون انف الذكر فجرم "فعل او سلوك فتح او ادارة محال او صالات لعب القمار واعدة لدخول الناس وكذلك من نظم العاباً من هذا القبيل في محل عام".

المبحث الثاني
الظروف الإقتصادية وتأثيرها في إرتكاب الجريمة

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في السلوك الإجرامي كون الأخير يتحقق بسبب الخلل الذي يصيب النظام الاقتصادي، وبالتالي يعتبر عامل مكون للواقع الإجرامية0 إذ ساهم عدد كبير من علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع بوضع دراسات لتوضيح أثر الظروف الإقتصادية وعدم المساواة الإجتماعية في تشكيل الظروف الأساسية للإنحراف نحو ارتكاب الجريمة. كما أن هناك نظريات ربطت بين الظروف الاقتصادية والجريمة ،ومنها المدرسة الاقتصادية الاشتراكية ومن روادها ماركس وانجلز الذين اثبتوا بان الجريمة نتاجا طبيعيا للمجتمع الرأسمالي[14]، بمعنى أن النظام الرأسمالي يعد العامل الأساسي للسلوك الإجرامي، وبالتالي فإن الواقع الإجرامية هي تمرد ذلك النظام.

وفي هذا الاتجاه ذهب "روبرت ورسن" إلى القول"إذ تكون معدلات الجريمة مرتفعة تصبح البنية الاقتصادية هشة" ويتمثل هذا في عدم الاهتمام بالمشاريع الإقتصادية المهمة ونمو البطالة وزيادة معدلات الخراب وتدمير الأشياء والممتلكات بسبب عدم توفر الدعم المالي وعدم وجود الخدمات العامة، وقد بين العالم جيفري أهمية الظروف الإقتصادية وأثرها في ارتكاب الجريمة بقوله "إن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولة منعها او ضبطها له صله قويه بما اصبح يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة"[15].

ومما تقدم فإن الظروف الاقتصادية يمكن تناولها في مطلبين المطلب الأول الظروف الاقتصادية العامة وثانيا الظروف الاقتصادية الخاصة.

المطلب الأول
الظروف الاقتصادية العامة وتأثيرها على ارتكاب الجريمة

يراد بها التغيرات العامة للظروف الاقتصادية التي تطرأ على المجتمعات الإنسانية، وبما أنها تكون عرضة للتغيير دائما فإن البحث في آثارها على الواقع الإجرامية، ينبغي أن يتضمن حالتين هما حالتي الحركة والثبات، وسوف نتناول هذا المطلب في فرعين ننطرق في الفرع الاول الى التحول الإقتصادي والفرع الثاني إلى التقلبات الإقتصادية.

الفرع الأول
التحول الإقتصادي (التغيير الطارئ)على التنظيم الإقتصادي للدولة

يقصد به التغيير الحاصل في النظام الإقتصادي للدولة ويتصف بأنه يتم بصورة بطيئة، إذ يصل الاقتصاد إلى صور مختلفة الصورة الاولى، وبالتالي يميل إلى الاستقرار نسبيا[16].

وقد مر التحول الإقتصادي تاريخياً في المجتمعات من النظام الإقطاعي الى النظام الرأسمالي الذي دعت مبادئه بحرية التجارة والعمل ورفعت شعار "دعه يعمل دعه يمر"، والثورات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمانيا وغيرها لأجل استقرار النظام الرأسمالي قرون طويلة على اثر نجاح تلك الثورات[17].

وأبرز ابرز التحولات الاقتصادية التي طرأت على المجتمعات الإنسانية التحول من الإقتصاد الزراعي الى الإقتصاد الصناعي بسبب الثورات الصناعية واختراع الآلات التي برزت في دول اوروبا والأميركتين وبالتالي أدى ذلك الهجرة من الريف إلى المدينة ونمو المدن الكبرى باختلاف نوع الجريمة في المدينة عن الريف[18] و ونتيجة لهذا التطور الاقتصادي ظهرت آثار مهمة لها دور كبير على الواقع الإجرامية ومنها نشأة المجتمعات البشرية الكبرى والتوزيع الطيفي للناس.

ونلحظُ أن الأجرام يختلف عددا ونوعا حسب درجة التطور الاقتصادي فيما إذا كان اقتصاديا أو زراعيا أو صناعيا ، فنرى أنه في مجتمع الاقتصاد الزراعي قليل نسبيا نظرا لطابع الهدوء الذي يتسم في هذا المجتمع. وكذلك قلة العلاقات الاجتماعية وبساطتها بين بين أفراده، ويمتاز الإجرام في المجتمع بانه ذات طابع عنيف بسبب ظروف الحياة الصعبة، لذلك تزداد فيه جرائم القتل والإيذاء والحرق المتعمد والسرقة بالقوة والاكراه.

أما في مجتمع الاقتصاد الصناعي فنرى نسبة الإجرام تزداد فيه، وذلك لكثرة النشاط والحركة والتي بدورها تكون الحياة صعبة ومعقدة وكثرة العلاقات بين أفراد ذلك المجتمع، إذ يتخذ فيه الأجرام عامل الدهاء والحيلة، وبالتالي تزداد فيها جرائم الاحتيال والسرقة وخيانة الأمانة والتزوير والرشا التهريب[19].

الفرع الثاني
التقلبات الإقتصادية المفاجأة والطارئة على الظواهر الإقتصادية

يراد بها التغييرات المفاجئة التي تطرأ على بعض الظواهر الإقتصادية في المجتمعات، وتمتاز بانها وقتية وليست دائمة، كونها تحدث في ظروف وفترات معينة وقد يتكرر وقوعها في ظل تلك الظروف، ومن ثم تتلاشى بزوال تلك الظروف ومن أبرز صور هذه التقلبات هي تقلبات الأسعار[20], وتمتاز بعدم ثبوتها واستقرارها وبالتالي ترتفع وتنخفض نتيجة لهذا التغيير ولها أثر على الظاهرة الإجرامية في صورتين ارتفاع الأسعار وانخفاضها

١- ارتفاع الاسعار:- ان ارتفاع اسعار المواد الاساسية التي يحتاجها الانسان، يترتب عليه زيادة في نسبة ارتكاب بعض الجرائم، إذ أشارت بعض الاحصائيات الجزائية في اغلب الدول وفي مقدمتها فرنسا وانجلترا والمانيا، الى ان ارتفاع المحصولات الزراعية كالقمح والشعير له دورا في ارتكاب الجرائم ومنها السرقة والاعتداء الأشخاص، وبالتالي فان ما يحصل من ارتفاع اسعار المواد الاساسية يحصل على غيرها من المواد والخدمات الأساسية التي يحتاجها الإنسان، كما إيجار(السكن) وأسعار مواد البناء، ونفقات الصحة والتعليم، وبالتالي فإن ارتفاعها يؤدي إلى ارتكاب الجرائم.

٢- انخفاض الأسعار:- أن هذا الانخفاض يشكل عاملا هاما بين الانسان وبين إشباع حاجاته الاساسية. اذ يتمكن الأشخاص من الاكتفاء بسد حاجتهم بوسائل مشروعة وهذا بدوره ينعكس على الاستقرار النفسي لهم. وبالتالي يقلل اقباله على ارتكاب الجريمة ، إذ في الغالب يذهبون لحل مشاكلهم بالطرق القانونية المشروعة للحصول على حقوقهم، وبذلك تنخفض ظاهرة الجرائم في غالبية انواعها.[21] إلا أن انخفاض الأسعار يؤدي في حالة وجود فائض في دخل الأفراد إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأعراض ، كما أن هذا الفائض في دخل الفرد يدفعه الى ارتياد أماكن مشبوهة كالملاهي والترفيه عن النفس من خلال التعاطي المخدرات والمشروبات وغير ذلك.

المطلب الثاني
الظروف الإقتصادية الخاصة وتأثيرها على إرتكاب الجريمة

يراد بها الظروف التي يتعرض لها شخص ما نتيجة الاضطرابات الإقتصادية التي تحصل أو تطرأ على المجتمع، أو نتيجة لظروف خاصه تحيط بالفرد ويكون لها اثر على اجرامه .ومن هذه الظروف (الفقر والبطالة).

اولا/ الفقر:- تعد ظاهرة الفقر واحدة من الظواهر التي لها ارتباطاً قوياً بالظروف الإقتصادية المتدنية، والتي تعتبر اللاعب الأساس في دفع الفرد نحو السلوك الاجرامي. إذ أن علماء الاقتصاد غالبا يصيغون الفقر على أنه البوابة الاقتصادية الأساسية في تفسير الظاهرة الاجرامية. وقد وضح الفلاسفة بأن الفقر يعد اللاعب المهم في دفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة، ومنهم العالم الفيلسوف (سقراط) الذي قال "ان الفقر هو أبو الثورة وابو الجريمة"، أما حديثا قال (كلابك) "إن جرائم الفقراء وجرائم الناس المسلوبين القوة غالبا ما تكون بسبب السخط والكره تجاه الأغنياء وان الفقراء قد يحملون حملا على ممارسة الجريمة من أجل توفير الغنى والثروة"، ويعني ذلك بأن حالة الفقر اللاإنسانية هي التي تولد من بين الفقراء وتتجه نحو أحداث الواقعة الجرمية[22].

وظاهرة الفقر بطبيعة الحال لها مفهومان الأول مادي ويتمثل بالدخل الفردي والحاجات الأساسية، والثاني مفهوم القدرة. ويرمز الفقر من الناحية الاقتصادية للفئات التي لديها مدخولات مادية ضعيفة، تجعلها في كل مجتمع تحتل أدنى المراتب الاجتماعية، فالفقر في جميع المجتمعات تحدده متطلبات متعددة منها الدخل المادي ونوعية المسكن وحاجته الى المأكل والمشرب وجميع المرافق التي يتطلبها المجتمع. وهذه المتطلبات قابلة للملاحظة والقياس[23].

ثانيا/ البطالة:- تعد الجريمة من أبرز نتائج وافرازات البطالة وترجع خطورة هذه الاخيرة الى اثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، وبالتالي اولت من قبل الباحثين والاختصاصيين وغيرهم، إذ يعد معدل البطالة من محددات الجريمة.

وتشير أغلب الدراسات الى وجود علاقة طردية بين الجريمة ونسبة البطالة، إذ كلما ارتفعت نسبة البطالة ارتفعت نسبة الجريمة، وتعد جريمة السرقة من أبرز الجرائم ذات الارتباط بالبطالة كما يراها بعض الباحثين[24]. وبهذا الصدد فان جريمة السرقة تناولها قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 وحدد لها عقوبة[25], باعتبارها من الجرائم التي ترتكب نتيجة للظروف التي يمر بها مرتكب الجريمة.

ونلحظُ بأن البطالة تبين تأثيرها على المجتمع وتتفاقم بسبب الارتفاع الكبير في النمو السكاني، وكذلك التراجع في النمو الاقتصادي .....الخ. لذلك ان الدستور العراقي رقم 2005 حرص على توفير الضمان الاجتماعي في حالة تعرض الافراد الى البطالة[26].

من خلال ما تقدم اتضح لنا بأن الظروف الاقتصادية تعد من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع، فالظواهر الإجرامية لا يمكن عزلها عن العوامل الاقتصادية التي تمر بها. المجتمعات، وبالتالي فالجرائم راجعة للظروف الإقتصادية الصعبة التي يعيشها الأفراد والمجتمعات0 ونرى ان لمحكمة الموضوع سلطة تقديرية في تخفيف العقوبة او تشديدها او ايقاف تنفيذها حسب الظروف التي يمر بها مرتكب الجريمة سواء كانت هذه الظروف اجتماعية او اقتصادية فالمشرع العراقي في المادة (144) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 اسنة 1969 المعدل قد راعى ظروف مرتكب الجريمة لأول مرة فقد قرر ايقاف تنفيذ العقوبة إذا تبين لها بانه لم يسبق من ماضيه وظروف جريمته بانه سوف يعود لارتكاب الجريمة مرة اخرى[27].

الخاتمة

بعد ان تطرقنا الى موضوع بحثنا (الظروف الإقتصادية والإجتماعية وتأثيرها في ارتكاب الجريمة) توصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات.

النتائج

١- إن الظروف الاقتصادية تعد الدافع الرئيسي لارتكاب الجريمة وذلك بسبب انخفاض مستوى دخل الفرد، وهذا يدل على وجود صلة بين الظروف الإقتصادية والدافع نحو ارتكاب الجريمة، فالفقر يعدل اللاعب الأساس في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة.

٢- اشارت بعض الدراسات الى وجود علاقة طردية بين الجريمة ونسبة البطالة، إذ إنه كلما ارتفعت نسبة البطالة ارتفعت نسبة الجريمة، فجريمة السرقة تعد من أبرز الجرائم ذات الارتباط بالبطالة.

٣- إن الكثافة السُكانية والبيئة الإجتماعية تلعب دوراً في تحقيق السلوك الإجرامي، إذ أن الجريمة في المدن الحضرية والصناعية تكون أكثر انتشارا فيها من القرى والأرياف، لذلك فإن الظروف الإجتماعية التي يعيشها سكان المدن وخاصة في الأماكن العشوائية أو الشعبية والتي تفتقر الى ابسط الخدمات تكون الدافع نحو ارتكاب الجريمة .

٤- ان ضعف دور الأسرة من خلال التفكك الأسري وغياب أحد الأبوين له تأثير سلبي على تربية الأبناء، وهذا بالتالي يدفعهم الى الانحراف نحو جريمة.

٥- أن الوسائل الحديثة كوسائل التواصل الاجتماعي والانترنت له دورا كبيرا في ارتكاب بعض الجرائم داخل الاسرة او تجاه الآخرين وهذا هو نتائج استغلال أوقات الفراغ بشكل غير سليم .

٦- أن الرفقة السيئة تعد من الأمور التي تنعكس سلبا على المجتمع بصورة عامة وأولياء الأمور بصورة خاصة اذا ان رفاق السوء سبب من أسباب فساد اخلاق الانسان، إذ انه عندما يحاط به رفاق السوء يتأثر بشكل كبير، فالمخدرات مثلاً هي من نتائج الصحبة السيئة والتي تؤدي الى هلاك وتدمير مستقبل الإنسان.

٧- إن بيئة العمل لها تأثير كبير نحو السلوك الإجرامي اذ انها تتيح الفرصة لإقامة علاقات اجتماعية مع العاملين ،اذ ان ممارسة بعض المهن وارتياد الأماكن المشبوه المتمثلة بدور البغاء والملاهي الليلية تدفع الفرد نحو السلوك الإجرامي لتعاطي المخدرات.

التوصيات

١- تفعيل دور المؤسسات الحكومية وخصوصا القطاع الخاص لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، من خلال توفير فرص عمل للشباب العاطلين وتوفير دورات تطويرية لإتقان العمل.

٢- دعم المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني والتكافل الاجتماعي بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية لأفراد المجتمع.

٣- إقامة المؤتمرات والندوات التثقيفية والقانونية لبيان مدى تأثير العوامل الإجتماعية والإقتصادية لارتكاب الجريمة والتعريف بها.

٤- ندعو المؤسسات التربوية والجامعات والمعاهد والمدارس الى توجيه الطلبة بعدم الاختلاط مع اصدقاء السوء، والابتعاد عنهم وحثهم على الاهتمام بدراستهم من اجل ان يكونوا مواطنين صالحين في المجتمع.

٥- ندعو وسائل الإعلام كافة إلى حث الشباب إلى استغلال أوقات الفراغ في متابعة البرامج التطويرية والعلمية والثقافية والفكرية والرياضية، والابتعاد عن متابعة ومشاهدة مظاهر العنف والانحراف السلوكي التي تظهر على وسائل الاعلام المرئية ومواقع التواصل الاجتماعي واية وسيلة اخرى .

٦- تفعيل دور الأسرة في توجيه أبنائهم بعدم الاختلاط برفاق السوء وحثهم على الاهتمام بدراستهم .

٧- معالجة الكثافة السكانية في المدن وذلك من خلال توفير السكن الملائم لأفراد المجتمع.

المصادر

اولا :- الكتب.

1- احمد الرباعية، أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة، الرياحين مركز الدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٤.
2- الأستاذ ياسين شكيمة، الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي الملتقى الدولي الرابع ، 2014.
3- البروفيسور دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع والترجمة، د إحسان محمد الحسن، ١٩٨٠.
4- ثروة جلال، النظرية العامة لقانون العقوبات، مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية، بلا سنة نشر.
5- الحسن إحسان محمد، علم الإجرام دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية في الجريمة ،جامعة بغداد, ١٩٩٣.
6- د عبد القادر الزغل، إشكالية العلاقة بين الفقر والجريمة، ج١،الرياض، السعودية، س١٩٨٦..
7- د. اسحق ابراهيم منصور، موجز في علم العقاب وعلم اجرام، ط٣ ،المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكوش ، الجزائر، ٢٠٠٦.
8- د. جمال ابراهيم الحيدري، علم الإجرام المعاصر, 2015.
9- د. غني ناصر حسين، علم الجريمة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١١.
10- د. محمد احمد المشهداني، علمي الاجرام والعقاب في الوصفين الفقهي و الإسلامي، ط٢،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،٢٠٠١.
11- د. محمد جبر الألفي، ما هي الجريمة، مقال منشور بواسطة سناء الدويكات تعريف الجريمة، ٢٠١٦.
12- د. محمد شلال العاني وعلي حسن خوليا ، علم الاجرام وعلم العقاب.
13- د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، ط٤، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٧٧
14- د. منذر هاشم الخطيب و د. صبيح عبد المنعم، الخدمات الاجتماعية للشباب، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٨٤.
15- د. يسر أنور وامان عبد الرحيم، علم الاجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٠.
16- علي حسين خلف، سلطان عبد القادر الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية، بغداد، ١٩٨٨.

ثانيا :- الدساتير والقوانين

1- دستور جمهورية العراق 2005
2- قانون العقوبات العراقي رقم111 لسنة 1969المعدل.

ثالثا :- الرسائل والبحوث

1- د. احمد الرباعية، أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة, دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني, 2016
2- د. منعم احمد خطير وياسين موسى جاسم، قياس العلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة صلاح الدين للمدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت ،العدد ٣٣، ٢٠١١.
3- عمر عبد الله المبارك، أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، رسالة دكتوراه في الاجتماع قسم علم الجريمة، سنة ٢٠٠٩.
4- قورين تواني, اثر العوامل الاقتصادية على الظاهرة الاجرامية, رسالة ماجستير في حقوق علم الاجرام والعلوم الجنائية, جامعة عبد الحميد ابن ياس, 2016-2017 0

رابعا :- المراجع الالكترونية

1-:http0//: org./nbanew/67/287.htM.

خامسا :- المصادر الاجنبية

MI Ching.U.A.S.1962. 1- Reading Tyler, Us ,organized Crime in America, book Of press University of

الهوامش

(1) الأستاذ ياسين شكيمة، الجريمة في الوطن العربي من منظور الاقتصاد الاجتماعي الملتقى الدولي الرابع، 2014, ص٥.

(2) احمد الرباعية، أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة، الرياحين مركز الدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٤, ص١٢-١٦.

(3) ينظر نص المادة ١٩ الفقرة ٤ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة 1196 المعدل .

(4) د. محمد شلال العاني وعلي حسن خوليا ، علم الاجرام وعلم العقاب، ص٨٧-٨٨.

(5) د. منذر هاشم الخطيب و د.صبيح عبد المنعم، الخدمات الاجتماعية للشباب، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٨٤، ص١٨٦-١٨٧.

(6) ينظر نص المادة (34) الفقرة اولاً من دستور جمهورية العراق 2005.

(7) الحسن إحسان محمد، علم الإجرام دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية في الجريمة ،جامعة بغداد ١٩٩٣،ص ١٣٨.

(8) -: Tyler, Us ,organized Crime in America, book Of Reading the University of MI Ching press ,U.A.S.1962.P830.

(9) د. احمد الرباعية، أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة, دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني, 2016, ص9 0

(10) البروفيسور دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع والترجمة، د إحسان محمد الحسن، س١٩٨٠،ص١٤٠-٢٩٦.

(11) د. غني ناصر حسين، علم الجريمة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١١، ص ٢٤١وما بعدها.

(12) ينظر نص المادة (386) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل .

(13) ينظر نص المادة (389) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل 0

(14) د. يسر أنور وامان عبد الرحيم، علم الاجرام والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٠، ص١٥٧.

(15)عمر عبد الله المبارك، أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام، رسالة دكتوراه في الاجتماع قسم علم الجريمة، سنة ٢٠٠٩, ص١٤.

(16) د. محمد احمد المشهداني، علمي الاجرام والعقاب في الوصفين الفقهي و الإسلامي، ط٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠٠١، ص٩٩.

[17] د. اسحق ابراهيم منصور، موجز في علم العقاب وعلم اجرام، ط٣، المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكوش، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٨٤.

[18] د. اسحق ابراهيم منصور، المرجع السابق، ص ٨٥.

[19] د. جمال ابراهيم الحيدري، علم الإجرام المعاصر، ص٢٢٠ – ٢٢٩.

[20] قورين تواني, اثر العوامل الاقتصادية على الظاهرة الاجرامية, رسالة ماجستير علم الاجرام والعلوم الجنائية, جامعة عبد الحميد ابن ياس, 2016-2017 ,ص190.

[21] د. اسحق ابراهيم منصور، مصدر سابق ص ٨٧.

(22)"-: http.//:org./nbanew/67/287.htM."

[23] د عبد القادر الزغل، إشكالية العلاقة بين الفقر والجريمة، ج١،الرياض، السعودية، س١٩٨٦، ص ١١-١٢.

[24] د. منعم احمد خطير وياسين موسى جاسم، قياس العلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة صلاح الدين للمدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩، بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة تكريت ،العدد ٣٣، ٢٠١١.

[25] ينظر نص المادة (440) من قانون العقوبات العراقي رقم 111لسنة 1969 المعدل 0

[26] ينظر نص المادة (30) من دستور جمهورية العراق لعام 2005

[27] ينظر نص المادة (144) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 اسنة 1969 المعدل.